ارتفاع أصول البنك 11٪ لتصل إلى 1,66 مليار دينار

الجراح: «الدولي» يربح 5,8 ملايين دينار خلال الربع الأول بنمو 15٪

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح عن ارتفاع أرباح البنك خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 15٪ لتبلغ نحو 5,8 ملايين دينار مقارنة بنحو 5 ملايين دينار في الربع المقابل من 2014. جاء هذا الارتفاع نتيجة للزيادة في كل الإيرادات مع تحسن في مؤشرات الرقابة على المصروفات، حيث نمت إيرادات التمويل بنسبة 14٪ وبواقع 1,7 مليون دينار لتبلغ في المجمل نحو 14,3 مليون دينار مقارنة مع 12,6 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، كما ارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 400 ألف دينار لتحقق نموا بنسبة 15٪ لتبلغ 2,67 مليون دينار تقريبا مقابل 2,31 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، فيما ارتفعت إيرادات الاستثمار بنحو 400 ألف دينار هي الأخرى لتصل إلى 1,63 مليون دينار مقابل 1,27 مليون دينار عن الفترة نفسها من عام 2014 لتحقق نموا بنحو 28٪، كما بلغ إجمالي المصروفات 5,4 ملايين دينار مقارنة مع 5,1 ملايين دينار بزيادة بواقع 300 ألف دينار فقط وبنسبة 6٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، لترتفع ربحية السهم للربع الأول من عام 2015 بنسبة 15٪ لتبلغ 6,2 فلوس مقارنة مع 5,4 فلوس للفترة نفسها من العام الماضي.

الشيخ محمد الجراح

كما أشار الشيخ محمد الجراح إلى ارتفاع أصول «الدولي» بنحو 160 مليون دينار وبنسبة 11٪ لتصل إلى 1,66 مليار دينار تقريبا مقارنة مع 1,50 مليار دينار عن الفترة نفسها من العام الماضي، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع في حجم محفظة التمويل بنحو 122 مليون دينار لتبلغ 1,088 مليار دينار تقريبا، مقارنة مع 966 مليون دينار مرتفعة بنسبة 13٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وارتفعت حسابات المودعين لتصل إلى نحو 980 مليون دينار تقريبا مقارنة مع 916 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي بزيادة قدرها 64 مليون دينار وبنسبة 7٪.

وانعكس الأداء الإيجابي للبنك خلال الربع الأول من عام 2015 على نسبة التمويلات المتعثرة والتي انخفضت بنحو 45٪ لتصل في المجمل إلى 3,7٪ مقارنة بما نسبته 6,7٪ للفترة نفسها من العام السابق لترتفع نسبة تغطية إجمالي المخصصات للتمويلات المتعثرة بنحو 88٪ لتصل إلى 92٪ مقارنة بنسبة 49٪ للفترة نفسها من العام الماضي، ولترتفع نسبة تغطية المخصصات والضمانات من نسبة 192٪ في العام السابق إلى 205٪ في الربع الأول من العام الحالي، كما استمر البنك في الحفاظ على معدلات ممتازة من معيار كفاية رأس المال طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بخصوص بازل 3، حيث تعدت النسبة 25٪ فيما بلغ معيار الرفع المالي معدلات تفوق 11٪. ولقد ساعدت النتائج الإيجابية السابقة على ارتفاع معدل العائد على متوسط الأصول إلى 1,4٪ مقارنة مع 1,3٪ للفترة نفسها من العام السابق، كما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية ليصل إلى 9,7٪ مقارنة مع 8,9٪ للفترة نفسها من العام السابق، فيما ارتفعت التوزيعات على حسابات المودعين لتصل إلى 1,2٪.

ختاما، فقد أشار الجراح إلى التزام «الدولي» برؤيته الاستراتيجية الهادفة إلى تلبية تطلعات كل من مساهميه وعملائه الكرام، وبما يضمن الاستمرار في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المتميزة لهم، مع تبني ما يلزم من رؤى واستراتيجيات حديثة تضمن استمرارية تطوير هذه الخدمات والمنتجات وتحديثها، مع توسيع نطاق انتشارها في جميع أنحاء الكويت ومن خلال جميع قنوات العمل المصرفي وبما يعزز حقوق المساهمين ويعزز موقع الدولي كأحد أفضل مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي في الكويت.

عموميتها وافقت على توزيع 10٪ نقدا

نواف المرزوق: «التمدين الاستثمارية» تسعى للتوسع في السوقين السعودي والتركي

شريف حمدي

قال رئيس مجلس إدارة شركة التمدين الاستثمارية نواف المرزوق إن الشركة تنظر في الفرص الاستثمارية الواعدة بالسوقين السعودي والتركي وذلك بهدف التوسع خلال الفترة المقبلة.

وأوضح في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية التي انعقدت أمس بنسبة حضور 88,5٪ أن الشركة حصلت على موافقة هيئة أسواق المال على بدء إجراءات الاندماج بطريق الضم مع إحدى شركاتها الزميلة والمملوكة لها بنسبة 40٪ وهي شركة التمدين القابضة البالغ رأسمالها 30 مليون دينار، مشيرا إلى أنه سيتم حل شركة التمدين القابضة ونقل ذمتها المالية إلى شركة التمدين الاستثمارية من خلال إصدار أسهم جديدة لصالح مساهمي شركة التمدين القابضة.

وبحسب ما أعلنت شركة التمدين الاستثمارية على موقع البورصة الأسبوع الماضي إن إصدار الأسهم الجديدة يقدر بنحو 47,3 مليون سهم، وأنه سيتم استخدام أسهم الخزينة المملوكة لـ «التمدين الاستثمارية»، والبالغة نحو 30,5 مليون سهم كجزء من الأسهم الواجب إصدارها، وعليه سيتم زيادة رأسمال «التمدين الاستثمارية» بحوالي 16,8 مليون سهم تخصص لمساهمي «التمدين القابضة»، وفقا للضوابط والإجراءات لتنفيذ عمليات الاندماج، وقانون الشركات رقم (25) لسنة 2012.

نواف المرزوق مترئسا عمومية «التمدين الاستثمارية» (علاء أبو الندى)

عملية الاندماج مع «التمدين القابضة» ناتجة عن رؤية مستقبلية وآثارها ستكون إيجابية

وقال المرزوق في هذا الصدد إن عملية الاندماج ناتجة عن رؤية مستقبلية، وأن آثارها ستكون إيجابية.

النتائج المالية

وحول النتائج المالية لعام 2014 أفاد المرزوق بأن أرباح الشركة ارتفعت بنسبة 124٪ إلى 9 ملايين دينار بربحية للسهم 31,5 فلسا، مقابل 4 ملايين دينار أرباح الشركة في 2013 بربحية للسهم 13,5 فلسا.

ولفت إلى أن إجمالي أصول الشركة بلغ العام الماضي 253 مليون دينار مقابل 148 مليونا في 2013، مشيرا إلى أن عام 2014 شهد العديد من الإنجازات على كل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، وهو ما ظهر واضحا على حجم إيرادات الشركة من خلال عائد توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من استثمار الشركة في البنك الأهلي المتحد والتي بلغت 5,8 ملايين دينار مقارنة مع 4,8 ملايين دينار لعام 2013.

وأشار المرزوق إلى أن الشركة قامت خلال 2014 بالبدء في تنفيذ الأجندة الاستثمارية المخطط لها، حيث تمت زيادة الحصة المملوكة لها في شركة التمدين للامتيازات القابضة من 20٪ إلى 80٪ بقيمة 22,5 مليون دينار، الأمر الذي من شأنه زيادة حجم الأصول والإيرادات المحققة، لافتا إلى أن شركة التمدين للامتيازات تمتلك 44٪ من رأسمال شركة السينما الكويتية، كما قامت «التمدين الاستثمارية» بزيادة استثماراتها في شركة التمدين للمنتجعات بـ 6,2 ملايين دينار تمهيدا لإنشاء مشروع استثماري ضخم بمنطقة الخيران، كما قامت الشركة بالاستثمار بقيمة 2,5 مليون دينار في شركة التمدين للتطوير العقاري والتي بدورها ستقوم بالمساهمة في إنشاء مشروع تجاري ضخم في منطقة جنوب السرة.

وأكد المرزوق على أن مجلس إدارة الشركة مستمر في تنفيذ السياسات الاستثمارية المتحفظة والمخطط لها من قبل مجموعة التمدين وذلك لضمان المحافظة على أصول الشركة وتنميتها.

إلى ذلك وافقت عمومية على توزيع أرباح نقدية بنسبة 10٪ (بواقع 10 فلوس لكل سهم) عن عام 2014، وتفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها وفقا للقانون.

في دراسة لشبكة الشركات العائلية بدول الخليج

تريليون دولار أصول شركات عائلية ستنتقل إلى جيل آخر خلال 10 سنوات

أصدرت شبكة الشركات العائلية لمجلس التعاون الخليجي دراسة تقنية قانونية لتكون حجر الأساس في مناقشة موضوع الخلافة في الشركات العائلية والتخطيط لها، وتقوم الدراسة بإلقاء الضوء على الحاجة لتقوية الهياكل القانونية وتسهيل فهم القنوات القانونية المتاحة من أجل تخطيط فعال للخلافة. ومن المعتقد أنه ستنتقل أصول تبلغ قيمتها التقديرية نحو تريليون دولار إلى الجيل التالي من الشركات العائلية على مدار العشر سنوات المقبلة في الشرق الأوسط. إن تسليم هذه الشركات من الجيل الأول للثاني، وايضا من الثاني إلى الثالث سيكون له تحديات وآثار هائلة على استدامة ونمو هذه الشركات.

وتصرح شبكة الشركات العائلية لمجلس التعاون الخليجي بأن المطلوب الآن من الشركات العائلية أن تخصص الوقت الكافي لتأسيس الهيكل القانوني الذي يفيد خطتها في الخلافة ويتماشى مع الديناميكية الأسرية والأهداف الفريدة للشركة.

وصرح رئيس مجلس إدارة شبكة الشركات العائلية لمجلس التعاون الخليجي عبدالعزيز الغرير، قائلا: «لقد أدركنا أنه بدون هيكل قانوني مخطط جيدا ومرنا بما يكفي في الشركات العائلية فإن السعي وراء الاستمرارية للأجيال القادمة بمجرد التركيز على حوكمة جيدة والاحترافية سيكون أمرا غير مجد». ويضيف «إنه لمن المهم للشركات العائلية أن تقوم بتأسيس هيكل قانوني يلائم أفضل شكل ممكن خطة الخلافة في العمل الأسري والديناميكيات والأهداف الأسرية الفريدة».

وتحدث فادي حمادة، المستشار القانوني العام لمجموعة الفطيم والذي ساهم في تأليف الدراسة التقنية القانونية، حول ما يجعل هذه الدراسة التقنية لشبكة الشركات العائلية لمجلس التعاون الخليجي فريدة من نوعها قائلا: «تقدم هذه الدراسة التقنية القانونية لشبكة الشركات العائلية لمجلس التعاون الخليجي نظرة عامة وشاملة على العقبات والمخاطر والحلول القانونية للتخطيط للخلافة في سياق الديناميكيات الأسرية بدول مجلس التعاون الخليجي. هذه هي أول الدراسات التي تتخذ توجها تحليليا شاملا يغطي كل دول مجلس التعاون الخليجي والعديد من القنوات القانونية».

وستوزع الدراسة التقنية القانونية على أعضاء شبكة الشركات العائلية لمجلس التعاون الخليجي في القمة السنوية القادمة التي ستعقد اليوم وغدا في دبي، وستعقد القمة تحت عنوان «الشركات العائلية: التأسيس للاستمرارية»، وسيتناقش هذا الجمع الغفير من قادة الشركات العائلية والخبراء القانونيين والتجاريين التحديات والحلول الخاصة بخطط الخلافة بالإضافة إلى استراتيجيات جديدة لبناء وتأسيس عمل مستدام.

عبدالعزيز الغرير

خلال ندوة الجمعية الاقتصادية «الشركات العائلية.. التخارج والتقييم»

طارق الصالح: الشركات العائلية ليست «زواجاً كاثوليكيا»

منى الدغيمي

قال عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية طارق الصالح ان الشركات العائلية تلعب دورا مهما على المستويين المحلي والعالمي، حيث تشير الإحصائيات إلى ان 90٪ من الشركات في العالم تخضع لإدارة وسيطرة عائلية بما في ذلك بعض أكبر الشركات، وفي أميركا تخضع 33٪ من الشركات للسيطرة العائلية، وكذلك 40٪ من شركات الفرنسية والألمانية، حيث تفوق إيراداتها مليار دولار سنويا.

وأفاد الصالح خلال ندوة «الشركات العائلية.. التخارج والتقييم» التي أقامتها الجمعية الاقتصادية مساء أمس الأول بالتعاون مع مكتب البزيع وشركاه، افاد بان الشركات العائلية تتمتع بثقل أكبر في العالم الناشئ، لافتا إلى ان الأفق البعيد المدى هو ما يميزها عن غيرها، وعلى الرغم من المميزات تواجه تلك الشركات تحديات ومعضلات كبيرة يفوق نطاقها باقي الشركات ما يجب على اثره التعامل معها بشكل دقيق لأن نسبة فشل الشركات العائلية بالجيل الثاني عالميا وصلت إلى 70٪، فيما تحقق 3٪ من الشركات العائلية بالجيل الثالث ربحا، مشيرا إلى ان التحديات التي تواجه الشركات العائلية لا تتوقف عند إطار العمل ولكن تمتد للعلاقات العائلية نفسها وهنا مكمن المخاطرة.

وأضاف ان الشركات العائلية ليست «زواجا كاثوليكيا»، مطالبا بضمان حق التقييم والتخارج لجميع المساهمين في الشركات العائلية مع مراعاة ان يكون التخارج في كل الأوقات وفق أسس عادلة وشفافة، وكذلك حماية حقوق جميع المساهمين وخاصة صغارهم لبناء مستقبل أفضل، لافتا إلى ان تقدم الشركات العائلية للإدراج مؤخرا في البورصة يعد سبيلا لخلق نوع من السيولة وطريقة للتخارج.

من جانبه، قال مسؤول قسم الاستشارات للشركات العائلية في البزيع وشركاه مصطفى السرحان ان الشركات العائلية تعد بمنزلة العمود الفقري للاقتصاد في جميع أنحاء العالم وتمثل نحو ثلثي شركات العالم، ومساهمتها بالدخل العالمي تتراوح بين 70 و90٪، لافتا ان الشركات العائلية في الخليج والشرق الأوسط تمثل أكثر من 80٪ من الشركات القائمة.

وأوضح السرحان ان الشركات العائلية تعتبر التخارج والتقييم تحديا لها لأن حاملي الأسهم يرون ان خروج أحدهم أمر مؤثر على بقية الشركة في السيولة ومعاملاتها مع الموردين والبنوك والعملاء والجهات الحكومية على سبيل المثال ما يدعو الشركات دائما إلى مواجهة فكرة التخارج، مشيرا إلى ان السبب الثاني يتمثل في فكرة من سيتملك الأسهم بعد التخارج وهل مسموح ببيعها لطرف من خارج العائلة أم ستذهب إلى شخص آخر من أفراد العائلة، مؤكدا ان هناك رغبة دائمة في الشركات العائلية تتمثل في عدم وجود أفراد من خارج العائلة في الشركة.

ولفت السرحان إلى وجود عدة أنواع من اتفاقيات التخارج النوع الاول منها يقضي بانه في حال رغبة أحد الشركاء في التخارج تكون الشركة ملزمة بشراء حصته، والنوع الثاني تقضي الاتفاقية بإلزام المستمرين في الشركة بشراء حصة المتخارج وفق شروط معينة تحدد الكميات والمدة وآلية الدفع، والنوع الثالث يقضي بإلزام من يرغب في التخارج بعرض أسهمه على أفراد العائلة وفي حال عدم رغبة أفراد العائلة في الشراء يبيعها لأطراف خارجية وهي اتفاقية مفتوحة، والنوع الأخير وهو الأكثر انتشارا بالخليج حيث تنص على انه لا يوجد سوق خارجي للبيع في الشركات العائلية ويلزم المتخارج بالبيع لأفراد من داخل العائلة وفي حال عدم رغبتهم أو عدم توافر القدرة على الشراء يلزم ببيع الأسهم للشركة.

الهيئة العامة للصناعة
دعوة للتميز الصناعي
تعلن
الهيئة العامة للصناعة
إنها بصدد طرح
جائزة سمو الأمير للمصانع المتميزة 2015
والتي تهدف إلى
تشجيع وحث المصانع الوطنية على تحسين الأداء وتحقيق التميز
لذا تدعو الهيئة جميع المنشآت والحرف الصناعية الراغبة في المشاركة في الجائزة
التقدم
إلى مبنى الهيئة العامة للصناعة
في جنوب السرة - منطقة الوزارات
للاستفسار: إدارة التخطيط الصناعي - قسم تشجيع الاستثمار
تلفون: 25302099 - 25302070 - 25302097 - 25302082 - فاكس: 25302071

حسابك ذهب
مع NOOR CM think global
Noor Capital Markets
نور كابيتال ماركتس
الأن افتح حساب تداول واربح كيلو ذهب
للإستفسار عن المسابقة اتصل على 22253888
أو قم بزيارة موقعنا للمزيد من المعلومات
www.noorcm.com
آخر موعد للتسجيل : 31 مايو 2015
2015/1297/ت.ع